المحـــاضـــرة العاشرة

مؤشرات الاقتصاد الكلي

Macro economics Indicator

يتناول الاقتصاد الكلي دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة متجاهلاً الوحدات الفردية وكثير من المشاكل التي تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالناتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة .

*الطلب الكلي والعرض الكلي :

الطلب الكلي هو "اجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين ". أما العرض الكلي فهو " مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ". ويتحقق التوازن Equilibrium في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي .

*التدفق والرصيد :

التدفق (التيار) عبارة عن "التغير خلال فترة زمنية معينة". أما الرصيد Stock فهو " كمية ثابتة في لحظة معينة ". وعلى ذلك فإن الدخل ، الناتج ، الانفاق والاستهلاك وغير ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات، أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف عبارة عن أرصدة يمكن تحديدها في لحظة معينة ..

*الدخل والثروة :

الدخل Income هو "تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد". أما الثروة Wealth فهي "رصيد الفرد في لحظة معينة".

* الناتج المحلي الإجمالي

هو إجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة".

*تقييم الناتج المحلى الإجمالي

- يمُكن قياس قيمة السلع والخدمات وفق الأسعار العادية في السوق و يطلق عليه الناتج المحلى النقدي ، أي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
- الناتج المحلى الإجمال يشمل جميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في العام المحدد فقط دون غيره.
- يجب أن تكون السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي نهائية وليسُت وسيطًة وذلك حتى تكون الصورة حقيقة للنشاط الاقتصادي.
- يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمال قيمًة جميًع السلع والخدمات النهائيةٌ المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة.
- لا يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي السلع والخدمات التي تدخل السوق بصورة شرعيةٌ كالمخدرات والسلع المهربة وغسيل الأموا وغيرٌها.

*طرق قياس الناتج المحلى الإجمالي

- طريقة المنتجات النهائية : وتتم هذه الطريقة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها وبجمع مجموع عمليأت الضرب نحصل على الناتج المحلى الإجمال وذلك ف خلال سنة.
- طريقة القيمة المضافة: في هذه الطريقة تم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العمليات الإنتاجية إلى قيمة المدخلات الأخرى، ثم يتم تجميع هذه الإضافات في كافة قطاعات الاقتصاد.
- طريقة تكاليف عناصر الإنتاج: تتكون عناصر الإنتاج من أجزاء أربعة هي : رأس المال والعمل والأرض والتنظيم أو الإدارة ،وهذه الطريقة تقوم بتجميع الدخول التي تتولد من هذه العناصر وتعطينا صورة للناتج المحلي الإجمالي ، فالعمل تولد منه الأجور والرواتب ، والأرض تولد عنها الريع والإيجُارات ،ورأس المال يتولد عنه الفوائد ،والتنظيمٌ تولد عنه دخول المؤسسين وأرباح المساهمين واستهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة وأرباح الشركات.

- **طريقة الإنفاق**: وفى هذه الطريقة يتم حساب الدخل الذي يدخل للفرد أو الدولة و ينفق منه على قضاء حوائجه كشراء السلع والملابس و غيرها من أوجه الصرف الأخرى، أو يدخر جزءا من هذا الدخل، كذلك يدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي صادرات الدولة واستيراداتها ،ويسمى بصافي الميزان التجاري إضافة إلى ما دُخله المستثمرين من إضافات للناتج المحل الإجمال .

- **<u>فالإنفاق أربعة أنواع :</u>**

- الإنفاق الاستهلاك c: و يشمل كل ما ينُفق من قبل الجمهور على شراء السلع المعمرة و غير المعمرة والخدمات.
- الإنفاق الحكومي G : و يقصد به كل ما تنفقه الحكومة من شراء السلع وما تدفعه من رواتب وأجور باستثناء التقاعد والهبات والإعانات الأخرى.
- ج-الإنفاق الاستثماري I : و يشمل جميع ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة.
- د-صافى الصادرات والواردات X-M : و يقصد به التدفق التجاري للدولة مع بقية دول العالم حيث تصدر الدولة بعض منتجاتها وتستورد ما تحتاجه من الدول الأخرى في الوقت نفسه ،وتخصم الواردات من الصادرات و يتُم إضافة الصافي إلى الناتج المحلى الإجمال .
- مفاهيم أخري في حسابات الدخل المحلي :
  - الناتج المحل الإجمالي GDP
  - ناقصا الإهلاك D = الناتج المحلي الصافي NDP
  - الناتج المحل الصاف – الضرائب غير المباشرة IT = الدخل المحل DI .
  - الدخل المحلي – الدخول المكتسبة غير المحصلة RE التقاعد +استقطاعات التأمينات الاجتماعيةٌ +ارباح غير موزعة + الدخول المحصلة غير المكتسبة SP المدفوعات الحكومية التحويلُية =ا لدخل الشخص أو الفردي PI .
  - - الدخل الشخص أو الفردي – الضرائب المباشرة T =الدخل المتاح PDI
  - - الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاك C = الادخار S

<u>*النمو الاقتصادي (Economic growth):</u>

النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم , وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي.

*الدخل والإنفاق

وبعدما يحصل المستهلكون على دخولهم النقدية عل شكل رواتب وأجور مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمونها للمنتجين، تقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل الموارد الإنتاجية من عمل ومواد خام إلى سلع وخدمات وبيعها مرة أخرى إلى المستهلكين الذين يدفعون دخولهم النقدية مقابل الحصول على هذه السلع ،وتسمى هذه العملية التدفق الدائري للدخل والإنتاج .وهكذا لو كانت القطاعات أربعة.

ويكون التدفق الدائري للإنتاج والدخل على النحو التالي :

- الدخل القومي يتدفق من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي في شكل مدفوعات وإيجارات، و يقوم القطاع العائلي بتوزيع وتحويل الدخل القومي إلى ثلاث تدفقات .

- تدفق الإنفاق الاستهلاك الذي ذهب إلى قطاع الأعمال على شكل طلب على الإنتاج .
- تدفق الادخار وهو الجزء من الدخل الذي لا تُم إنفاقه حيثُ تُدفق إلى القطاع المال في شكل أصول مالية عملة ، ودائع بنكية .
- تدفق الضرائب وهو عبارة عن الجزء الذي يقتطع من الدخل ويذهب إلى القطاع الحكومي .

*النوع الأول :الإنفاق الاستهلاكي:-

يتحقق المستوى التوازني للناتج المحل الإجمال عندما تتساوى الكمية المنتجة في الاقتصاد مع الإنفاق الكلي النموذج الكينزي.

- العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاك :

- نلاحظ في هذه العلاقة: أن الاستهلاك يسير جنبا إلى جنب مع الدخل فيزداد بزيادة الدخل وينخفض عندما ينخفض الدخل، مع ملاحظة أنه كلما ارتفع الدخل تقل النسبة الموجهة للاستهلاك وتزداد النسبة الموجهة للادخار.
- **دالة الاستهلاك** : توضح دالة الاستهلاك العلاقة بين الإنفاق الاستهلاك الكلى والدخل المتاح في الاقتصاد ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها, و يعبر عنها رياًضياً كالتالي :

$$C=a + bYd$$

***الميل الحدي للاستهلاك MPC:** وهو مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة. كيفية حسابه :

$$MPC= \frac{\triangle C}{\triangle YD} =b$$

اي ان

$\triangle C$ هو التغير في الاستهلاك

$\triangle YD$ هو التغير في الدخل المتاح

ويمكن توضيح الميل الحدي للاستهلاك عن طريق الجدول الافتراضي التالي :

السنوات	حجم الاستهلاك	الدخل المتاح	الميل الحدي للاستهلاك
2013	2,700	3,200	-
2014	3,000	3,600	0,75
2015	3,300	4,000	0,75
2016	3,600	4,400	0,75
2017	3,900	4,800	0,75
2018	4,200	5,200	0,75

* العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاك :

- **ثروة المستهلك** : وتمثل هذه الثروة التي يحصل عليها المستهلك من الدخل مثل الحصول على الميرًاث أو امتلاك أسهم أو أي دخل آخر، و تعتبر هذه الثروة مصدرا للقوة الشرائية ،وعليه فالشخص ينُفق أكثر في هذه الحالة .
- **المستوى العام للأسعار**: إن الزيادة في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل والثروة ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات عند مستوى محدد للدخل الحقيقي ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى الأسفل، وعلى العكس فان انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تحرك دالة الاستهلاك إلى الأعلى .
- **معدل سعر الفائدة الحقيقي** : إن الاعتقاد بان زيادة سعر الفائدة يشجع على الادخار و يقلل من معدلات الإنفاق الاستهلاك ،إلا أن الدراسات أثبتت أن هذه العلاقة ليس لها تأثير قوى على الإنفاق ،ومن ثم لا تأثر في تحرك منحنى دالة الاستهلاك.

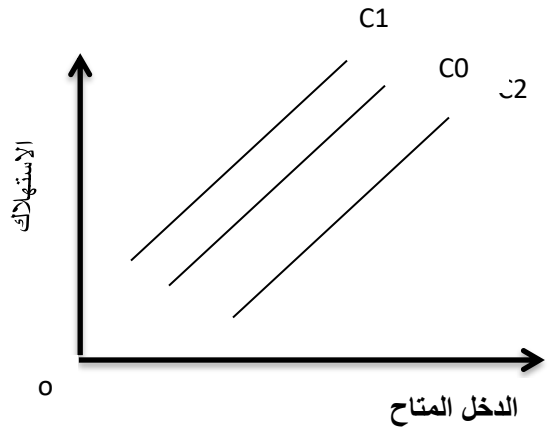

* العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك ،فإذا زاد الدخل زاد الاستهلاك ،وعندما يصُل الدخل إلى حد معين فإن الاستهلاك يقُل والادخار يزيد ، فالادخار والاستهلاك صورتان متنافستان لتصرف الأفراد في دخولهم.

ومن خلال الجدول التالي نبين العلاقة بين الاستهلاك والادخار, اذ يمكن الحصول على الادخار عن طريق طرح الاستهلاك من الدخل المتاح.

الدخل المتاح YD	الانفاق الاستهلاكي C	الادخار S =(YD_C)
470	475	5-
490	490	0
510	505	5
530	520	10
550	535	15
570	550	20
590	565	25
610	580	30

*النوع الثاني :الإنفاق الاستثماري :

هو عبارة عن الإضافات التي تحدث على الأصول الإنتاجية أو ما تعرف بالأصول الرأسمالية ، كشراء المعدات والآلات اللازمة للمشروعات الإنتاجية ،إضافة إلى التغيرًات التي تحدث في مخزون السلع سواء كانت مواد أولية أم وسيطًة أم سلعا نهائية خلال فترة زمنية معينة .

ويقسم الانفاق الاستثماري الى:

- **التكوين الرأسمالي الثابت**: و يشمل المعدات والآلات والمباني .
- **التغير في المخزون** : و يشمل الآلات والمعدات التي لابد من شرائها وتخزينها لحين الحاجة.
- **قرار الاستثمار**: يقوم باتخاذ هذا القرار من يرجع إل هي الفائدة والربح ،و يعتمد في ذلك على مقارنة معدل العائد المتوقع مع سعر الفائدة السائد في السوق.
- **منحنى الاستثمار** : يعرف بانه المبلغ الذي يدفعه المستثمر مقابل الأموال التي يقترضها ، وعادة ما تكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة.
- **دالة الاستثمار** : هي الدالة الت توضيح العلاقة بين الدخل والاستثمار ويعبر عنها رياضيا كالتالي :

$$I = Io + iY$$

اذ ان I تمثل إجمالي الاستثمار ، اما IO فإنها تشير إلى الاستثمار التلقائي ، بينما تمثل iY الاستثمار التابع الى الدخل وهو عبارة عن حاصل ضرب الميلُ الحدي للاستثمار i في مستوى الدخل Y .

***النوع الثالث: الإنفاق الحكومي :**

يعد الإنفاق الحكومي أحد بنود الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالي GDP في معظم دول العالم ، ويقسم الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة بنود مشتريات الدولة من السلع والخدمات- النفقات التحويلية – مدفوعات الفائدة فمن خلاله تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات الذي تستخدمه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ،كشراء السيارات والمستلزمات المكتبية والمرتبات وغيرها ،ويزداد الإنفاق على المرافق الأساسية كلما كانت الدولة غنية ويقل كلما كانت فقيرة. وتمول هذه النفقات عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب أو الرسوم الجمركية وغيرها من الموارد الأخرى.

***النوع الرابع: صافى الإيرادات:**

يشكل الميزان التجاري أو صافي الصادرات المكون الرابع للإنفاق الكلي، فالصادرات هي تلك السلع والخدمات الت تنتج محليا و يتم تصديرها إلى العالم الخارجي ، في حين تمثل الاستيرادات الإنفاق المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ، والفرق بينهما يسمى بصافي الصادرات.

وتعتمد الصادرات والاستيرادات على عدة عوامل من أهمها الدخل القوم ،وفروقات الأسعار العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية ،وهذه العوامل تلعب دورا كبيرًا في حركة الصادرات الاستيرادات.